

ملخص البحث

المعايير المحاسبية تمثل أداة مناسبة لقياس نتائج النشاط الاقتصادي بما تحقّقه من معلومات وبيانات مالية موثوقة تمكن مستخدميها من اتخاذ القرارات .

ويستهدف هذا البحث التعرف على واقع تطبيق المصارف العاملة في السودان لمعيار العرض والإفصاح العام الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين للفترة من 1998م - 2001م وذلك من خلال تحديد مدى قابلية تطبيق هذا المعيار ، وعكس مشاكل وعقبات التطبيق ، كما يستهدف البحث إثبات أن معلومات وبيانات التقارير المالية المنشورة للمصارف بعد تطبيق المعيار كافية وموثوق بها وملائمة لمستخدميها .

وتدور مشكلة الدراسة حول تحديد صعوبات ومشاكل تطبيق متطلبات المعيار وتحديد ما إذا كان المعيار يتيح قابلية الفهم والاستيعاب لمستخدمي التقارير المالية مما يحقق سهولة المقارنة والتقييم بين المصارف المختلفة .

يتمحور البحث علي أربعة فروض تبحت الفرضية الأولى في العلاقة الطردية بين معيار العرض والإفصاح وقدرة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الخاصة بتوظيف أموالهم ، وتبحت الفرضية الثانية في إثبات العلاقة بين تطبيق معيار العرض والإفصاح وسهولة المقارنة بين المصارف المختلفة و إمكانية قياس أداء كل منها ، بينما تبحت الفرضية الثالثة السلبية الخاصة في عدم إتاحة معيار العرض والإفصاح لمعلومات كافية وبينة لمستخدمي التقارير المالية . أما الفرضية الرابعة والأخيرة فتدور حول زيادة كفاءة الأداء في المصارف من خلال تطبيق معيار العرض والإفصاح .

اعتمدت الدراسة لاختبار صحة وملائمة هذه الفروض علي منهجية متعددة تشمل أساليب إحصائية وصفية وتحليلية باستخدام المنهج الوصفي و التحليلي و الاستنباطي ، ومنهج دراسة الحالة وذلك بغرض إكمال مكونات البحث من الناحية النظرية والتطبيقية باستنباط المعلومات الأولية والثانوية المتعلقة بموضوع البحث .

وقام الباحث بأخذ عينة عشوائية تمثل مجتمع البحث الذي يشمل 26 مصرفاً عاملاً في السودان ممثلة في 5 مصارف تمثل 4 قطاعات مختلفة مكونة لمجتمع البحث .

وتم تقسيم محاور البحث إلى ثلاثة فصول ، يمثل الفصلان الأول والثاني استعراض للأدب المحاسبي المرتبط بمنهجية التقارير المالية وإطارها الفكري ومعاييرها المحاسبية التي تحكم إعدادها

وعرضها ، بالإضافة للبحث في الاتجاهات النظرية لمعيار العرض والإفصاح العام الإسلامي . أما الفصل الثالث فيمثل الجانب التطبيقي الميداني الخاص باختبار مستويات تطبيق المصارف العاملة في السودان لمعيار العرض والإفصاح العام الإسلامي .

وبناءً على نتائج التحليل خرج البحث بعدد من التوصيات التي قد تساعد في وضع الحلول للمشاكل المتعلقة بتطبيق المعيار والتي أهمها ، التدريب المستمر لمعدي التقارير المالية والمراجعين الخارجيين على تطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي ، و تصميم و إعداد نموذج محاسبي موحد للمصارف العاملة في السودان وفقاً لمتطلبات المعيار حلاً لمشاكل التطبيق وتوحيداً للمعالجات المحاسبية ، وأهمية وجود آلية مشتركة بين هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، وبنك السودان ، ومجالس المحاسبين والمراجعين القانونيين بالسودان لمتابعة تطبيق المصارف العاملة في السودان للمعيار ، ومعالجة ما يستحدث من مشاكل من خلال التطبيق ، وتطوير المعيار ليستوعب كافة المعالجات المحاسبية ويواكب الاحتياجات المتعددة للمستخدمين.